إستدامة الجماعات المحلية في الجزائر بين التحديات ومقومات النهوض

Local authorities' sustainability in Algeria: between challenges and requirements of advancement

هبري نصيرة*[1]، عماروش خديجة إمان[2]

[1] مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، **n.hebri@univ-boumerdes.dz**

[2] مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، **k.amarouche@univ-boumerdes.dz**

تاريخ الاستلام: 2022/02/07 **تاريخ القبول: 2022/05/29**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد مدى مساهمة الجماعات المحلية للدول في تجسيد مسار التنمية المستدامة بناء على ما تتوفر عليه من إمكانيات متاحة ومدى إشراكها لمواطنيها وللقطاع الخاص في رسم رؤيتها المستدامة. كما تهتم هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على تجربة الجزائر في مجال احتواء جماعاتها المحلية لتطبيقات التنمية المستدامة وإبراز أهم التحديات التي تواجهها وتقديم البدائل الممكنة لتجاوزها، وفي الأخير تم استنتاج أنّ للجماعات المحلية في الجزائر صلاحيات لا يستهان بها في المضي قدما لتعزيز مسارها الاستدامي إلا أنّ تطبيق تلك الصلاحيات ميدانيا يصطدم بالعديد من الصعوبات الاقتصادية، الاجتماعية، الادارية، السياسية والبيئية والتي أدت لصياغة مجموعة من الحلول التي يمكن أن تشكل طرحا جديا لدعم التنمية المستدامة للجماعات المحلية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، الإدارة المحلية، التنمية المستدامة، الجزائر، الولاية، البلدية.

تصنيف JEL: Q01, R58

Abstract:

This research is concerned with examining the extent to which the local authorities of countries contribute to embodying the path of sustainable development based on the available capabilities and the extent to which they involve their citizens and the private sector in drawing up their sustainable vision. This study is also unique in highlighting Algeria's experience in the field of containing its local authorities for sustainable development applications, stressing the most important challenges they face and presenting possible alternatives to overcome these obstacles. Finally, it was concluded that the local authorities in Algeria have significant powers to move forward to enhance their sustainable path, but the application of these powers collides with many economic, social, administrative, political and environmental difficulties, which prompted them to formulate a set of solutions that could constitute a proposal seriously to support the sustainable development of local authorities in Algeria.

Key Words: local authorities, local administration, sustainable development, Algeria, state, municipality.

JEL Classification: Q01, R58

* المؤلف المرسل: هبري نصيرة، الإيميل: **n.hebri@univ-boumerdes.dz**

1. مقدمة:

تشكل الجماعات المحلية إحدى دعائم الحكم والإدارة في مختلف الدول على غرار الجزائر، وهي عبارة عن ممتلكات متكونة من تجهيزات ومصالح عمومية ينبغي على الهيئات الحكومية أن توظفها بأفضل طريقة من أجل تقديم مجموعة من الخدمات ذات الصالح العام لسكانها. وفي هذا السياق، يجب أن يكون عمل الجماعة المحلية مطابقا للقانون المعمول به وأن يهدف إلى الاستغلال الأمثل لما تملكه من وسائل بشرية ومادية وعقارية ومالية، إلى جانب الحرص على ضمان نمو المصالح والتجهيزات بما يتوافق مع السياسات العمومية الوطنية في مسيرتها لتحقيق التنمية المحلية والمستدامة. فتحقيق التنمية المستدامة ينطلق من توليف الجهود المحلية لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني من صناع القرار الاقتصادي والاجتماعي والمعلوماتي والبيئي والتربوي لتجسيد مفهوم التنمية المحلية المستدامة على أرض الواقع.

1.1 الإشكالية:

بناءا على ما تقدم أعلاه، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

فيما تتمثل أهم التحديات التي تقف أمام استدامة الجماعات المحلية في الجزائر وكيف يمكن تصور حلول تجاوزها؟

2.1 فرضيات البحث:

بعد القراءات الأولية المرتبطة بالموضوع، نجد أن أكثر الأجوبة ملاءمة للإشكالية المطروحة هي الفرضيات التالية :

- تتمتع الجماعات المحلية في الجزائر بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمختلف الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في الجزائر.
- تواجه الجماعات المحلية في الجزائر العديد من العراقيل في الواقع الميداني تعود أساسا إلى محدودية مواردها الذاتية والتي يفترض تدعيمها من خلال تكثيف جهود تحصيلها.
- إصلاح الجباية المحلية في الجزائر بشكل يفصل تماما بين الجباية المحلية وجباية الدولة، يمكن أن يمثل أحد الخيارات الاستراتيجية لتجاوز تحديات التنمية المستدامة للجماعات المحلية في البلد.

3.1 الدراسات السابقة:

- صادق زوين، (2020) تحت عنوان :

الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة بلدية العثمانية خلال2002 – 2020 .

استعرض الباحث من خلال دراسته تجربة بلدية العثمانية بولاية ميلة في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2002-2020 وقد أظهرت الدراسة أن الجماعات المحلية هي الشريك الأمثل للدولة في تحقيق التنمية الشاملة عن طريق التوجه نحو نموذج جديد للتسيير قائم على المبادرات والمشاريع الناشئة للثروة وتشجيع الاستثمار المحلي و حوكمة التنمية المحلية المستدامة.

- **صالح محرز، بلال مشعلي، حمزة بعلي، (2019) تحت عنوان:**

كفاءة البرامج التنموية للجماعات المحلية في ترقية عملية التنمية المحلية المستدامة.

حاول الباحث في هذه الدراسة عرض وتحليل مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تسطير برامج تنموية تستجيب للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية تتوافق وضوابط التنمية المستدامة ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لكي ينجح أي برامج للتنمية المحلية المستدامة لا بد للجماعات المحلية من التأكيد على الجوانب الحضرية المختلفة، مع التأكيد على عنصر المشاركة والحوكمة والعدالة الاجتماعية .
- لتحسين الاستمرار البيئي في برامج التنمية المحلية المستدامة يجب أن يكون هناك دراسة بيئية مسبقة مع إشراك منظمات المجتمع المدني في تخطيطها وتنفيذها.
- إصدار التشريعات اللازمة لتأطير برامج التنمية المحلية وفق متطلبات التنمية المستدامة وتشجيع الشراكة والاستثمارات الداخلية والخارجية ورفع مستوى تأهيل الجماعات المحلية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وهذا من أجل الوقوف على أهم البرامج والأنشطة التي من شأنها التوفيق بين استدامتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ضمن خططها الاستراتيجية وتحديد نقاط الضعف التي تشكل عائقا أمام الجماعات المحلية في أدائها لمختلف وظائفها وأهدافها واستشراف الحلول المناسبة.

5.1 أهمية الدراسة:

إن اختيارنا لموضوع تحديات وفرص النهوض بدورالجماعات المحلية في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر يكتسي أهمية بالغة كون أن الجماعات المحلية أصبحت تشكل طرفا جوهريا لاستدامتها، من خلال استثمار جهود المواطنين والسلطات العمومية المحلية على حد سواء لتثمين الاتجاه التنموي الجديد للمجتمعات والذي يدخل ضمن اهتماماته الادارة المثلى للموارد الطبيعية وإدارة البيئة إضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6.1 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر والوقوف على أهم الصعوبات التي تعرقل استدامة هذه الجماعات، حيث تم تقديم هذا العمل من خلال أربعة محاور: خصص المحور الأول لعرض الأسس النظرية للجماعات المحلية، في حين تمت الاحاطة بمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة في المحور الثاني، بينما تم عرض تجربة الجماعات المحلية في الجزائر في مجال التنمية المستدامة بين تحديات الواقع ومقومات المعالجة في المحورين الثالث والرابع.

2. الأسس النظرية للجماعات المحلية

تحتل الجماعات المحلية مكانة هامة في الأنظمة الادارية للدول، وعليه سنحاول من خلال هذا المحور التعريف بهذه الجماعات وتحديد أهدافها ومهامها.

1.2 تعريف الجماعات المحلية:

يقصد بالجماعات المحلية تلك الهيئات ذات التسيير المهيكل أو المتأثر بالعناصر الخارجية وكذلك بالتسيير الخاص بها (مجلس المحاسبة، 2019، صفحة 4) أو انها ذلك النظام الذي يقوم على أساس جغرافي،

حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية، تتمتع بالشخصية المعنوية، وتضم مجموعة سكانية معينة ترتبط فيما بينها بروابط تضامن.

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الانمائي على أنها مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي. (صادق، 2020، صفحة 146)

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة إلى الطبيعة القانونية للجماعات المحلية بحيث أن تنظيم أغلب الدول يستوجب تقسيما إلى أقاليم ولايات وبلديات، بحيث تعد البلدية الخلية الاساسية للامركزية الاقليمية للدول، فهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين. ونجد هذه الجماعات تتمتع قانونا بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للدول. (debih, 2016, p. 3)

مما سبق، وفي محاولة منّا لتقديم تعريف شامل للجماعات المحلية، يمكننا تعريفها على أنها أسلوب من أساليب التنظيم الاداري الذي يقوم على توزيع الوظيفة الادارية في الدولة بين السلطة المركزية وسلطات إدارية محلية منتخبة ومستقلة، تباشر اختصاصاتها في هذا الشأن تحت رقابة الدولة.

2.2 خصائص الجماعات المحلية:

من خلال التعاريف السابقة نستخلص بأن للجماعات المحلية العديد من الخصائص تندرج أهمها فيما يلي:

- **اللامركزية:** أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها (اللامركزية الادارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية) وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية البلدية والولاية، مع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية.
- **الشخصية المعنوية**: ويقصد بها اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الافراد العاديين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخول لها من طرف القانون.
- **الاستقلالية المالية:** تتمتع الجماعات المحلية باستقلالية مالية بهدف تسيير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية والنهوض بمختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية والنهوض بمختلف الاوضاع.
- **الاستقلالية الادارية:** يقصد بها اكتساب البلدية والولاية الحق والاستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الادارية التي تنهض بأعبائها الادارية الاقليمية التي وجدت من أجلها في الاصل، وهي تعني بذلك توزيع المهام الادارية بين الحكومة المركزية والإدارات اللامركزية.

3.2 أهداف تطبيق نظام الجماعات المحلية:

يسعى نظام الجماعات المحلية في إطار المهام المنوطة به لتحقيق الأهداف التالية: (اسماعيل، 2016، صفحة 159)

- تحقيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم،

- النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على مستوى الأقاليم،
- توزيع الاعباء والمسؤوليات بين الدولة والجماعات الاقليمية،
- الابتعاد عن التنميط الاداري في الاداء بإحترام الخصوصيات المحلية،
- تحقيق عدالة توزيع الأعباء المالية بين الاقاليم.

4.2 مهام الجماعات المحلية:

للجماعات المحلية صلاحيات متشعبة وتختص في جميع القطاعات ومن أبرز مهامها نذكر ما يلي: (صادق، 2020، صفحة 150)

- **المحافظة على الممتلكات:** تنطوي هذه المحافظة على المنشآت الإدارية التربوية الثقافية والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا واحدا في الصيانة والتجدد والتصليح والحماية والتجهيز العام، ونعني بها كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية الحماية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية، الجماعية، الاجتماعية والاقتصادية.
- **المهام الخاصة بالمحيط والعمران:** تشمل القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط من تجميع للأوساخ، تنظيف وتزيين للأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان، محاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة. وعليه فإن المحيط والعمران تعتبر وظيفة من الوظائف التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات الاقليمية.
- **المهام الخاصة بالأنشطة الاجتماعية:** تتمثل الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الجماعات المحلية في توفير احتياجات المواطنين المحليين من السكن، تقديم مساعدات للبناء، توفير المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة، تشغيل الشباب ومساعدة العائلات ذات الدخل المنخفض.

3. مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من بين أهم مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حيث يمكن من خلاله نقل المجتمع من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والنشاط وتلبية حاجيات السكان المحليين وضمان قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية حاجياتهم.

1.3 تعريف التنمية المستدامة:

تتجسد التنمية المستدامة في صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة، وتلبية احتياجات الشعب الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيات والعلم المتاحين، مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الاجيال القادمة. وتعرف على أنها كل عملية تنمية تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر. (قميري، 2020، صفحة 125)

أما حسب تقرير لجنة **برونتلاند** الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، فإن التنمية المستدامة تعد بمثابة الأداة التي تمكن من تحقيق العناصر الموالية: (وطفة، 2018، صفحة 23)

- إنعاش النمو؛

- تغير جودة النمو؛
- التقابل مع الاحتياجات الأساسية (عمل/ تغذية/ طاقة/ مياه...)؛
- تعداد سكاني مستدام؛
- حفظ وتحسين قاعدة الموارد؛
- توضيح مخاطر الإدارة والتكنولوجيا.

وعليه فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي على مستوى الجماعات الاقليمية، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الانظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام من الانظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

2.3 أهداف التنمية المستدامة:

تتعدد أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي: (قميري، 2020، الصفحات 126-127)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.
- احترام البيئة الطبيعية، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة والعمل على تطويرها لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد.
- إحداث التغييرات المستمرة والمناسبة في حاجات وأولويات المجتمع.
- تحقيق نمو اقتصادي تقني يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية.

3.3 أبعاد التنمية المستدامة:

يمكن التعرف على الخصائص الرئيسة للتنمية المستدامة، أولها أنها ظاهرة عبر الأجيال، وهذا يعني أن التنمية لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين يتراوح بين 25 إلى 50 سنة، وتتمثل الخاصية الثانية في تفاوت عمليات التنمية المستدامة حيث تحدث عبر مستويات مختلفة عالمية، إقليمية ومحلية. أما فيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة فنجدها تندرج ضمن يما يلي: (يوسف، 2018)

- **البعد الاقتصادي:** بالنسبة للدول الغنية يعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموى الصناعى عالمياً، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعنى توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا.
- **البعد الإنسانى والاجتماعى:** تسعى التنمية المستدامة إلى استقرار النمو السكانى، ووقف الهجرة العشوائية، بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

- **البعد البيئي**: يتمثل في الاستخدام الأمثل للأراضى الزراعية، والموارد المائية واستخدام التقنيات النظيفة التى تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتطلق الحد الأدنى من الغازات والملوثات.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يمكن أن يشمل أيضا فكرة الحوار الدائم الديمقراطي بين صانعي القرار من جهة، والفئات المختلفة في المجتمع المدني من جهة أخرى، وهذا بعد سياسي في مفهوم التنمية المستدامة، كما يتجسد في مفهوم جديد يكثر استعماله حاليا وهو الحاكمية أو الحوكمة (Governance)، أي الحكم في المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وشفافية تصرفات الحكم ووضع قواعد واضحة للمساءلة.

4. واقع وتحديات التنمية المستدامة للجماعات المحلية في الجزائر

عملت الجزائر منذ عدة سنوات على تكريس مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ويتضح ذلك جليا من خلال الصلاحيات الهامة التي أوكلت للجماعات المحلية عبر كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية، السياسية والبيئية.

1.4 نظرة عن الجماعات المحلية في الجزائر:

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر جزء لا يتجزء من الدولة إضافة إلى كونها ركيزة أساسية من ركائز التنمية نظرا لكونها همزة الوصل بين السلطة العليا في البلاد والمواطن، وذلك من خلال وحدتين أساسيتين هما الولاية والبلدية حيث أن التقسيم الإداري للجزائر يسخر 58 ولاية عبر الوطن تصاحبها 5411 بلدية لخدمة الشعب، وبهذا تعد البلدية من أهم تطبيقات اللامركزية الادارية في الجزائر. وفيما يلي تعريف بكل من الولاية والبلدية في الجزائر:

1.1.4 الولاية:

هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون. وللولاية هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي.(houcine K. M., 2021, p. 5)

2.1.4 البلدية:

تعرف البلدية وفق للقانون رقم 11-10 الصادر في 3 جويلية 2011 والمتعلق بالبلدية على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون. كما أنها تمثل القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكانا لممارسة المواطن وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. وتمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون .وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار

المعيشي للمواطنين وتحسينه. (houcine K. M., 2021, p. 4) وللبلدية ثلاث هيئات كما يلي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الجزائرية، 2011، صفحة 8)

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

2.4 إمكانيات الجماعات المحلية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

تتوفر الجماعات المحلية في الجزائر على مجموعة من الوسائل والتجهيزات المادية الضرورية للدفع بعجلة التنمية وعلى ترسانة من الموارد البشرية اللازمة لذلك والتي يتم اختيارها وفقا للمشرع الجزائري بناءا على أحد الأساليب الموالية:

- الانتخاب، وذلك بالنسبة لتحديد أعضاء المجلس الشعبي الولائي إضافة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- التعيين، ويقصد به كل تنصيب في وظيفة لدى مؤسسة أو إدارة عمومية يؤدي إلى شغل وظيفة شاغرة بصفة قانونية، ويعود التعيين في الوظائف العليا للدولة إلى السلطة التقديرية المؤهلة. ومن بين الموارد البشرية للجماعات المحلية التي يتم اختيارها عن طريق التعيين في الجزائر نجد: الوالي والأمين العام للبلدية.
- التوظيف، وذلك من خلال انتقاء الموارد البشرية المؤهلة على أساس مسابقات التوظيف التي يتم الإعلان عنها رسميا لفائدة الجماعات المحلية.

أما فيما يخص الموارد المالية المسخرة لصالح الجماعات المحلية في الجزائر، فيمكن تقسيمها إلى موارد مالية ذاتية (داخلية) وخارجية، والتي سنهتم بعرضها في العناصر الموالية:

- الموارد الذاتية: يحتوي شق الموارد الذاتية للجماعات المحلية في الجزائر على موارد جبائية وغير جبائية، حيث أن الموارد الجبائية في حد ذاتها تتوزع بين ضرائب ورسوم محصلة كليا أو جزئيا لفائدة الجماعات المحلية، في حين أن الموارد غير الجبائية نجدها تشمل أساسا ايرادات املاك الجماعات المحلية (كعائدات ايجار العقارات، حقوق الوقوف وشغل الأماكن العمومية، حقوق الطرقات ...إلخ) وايرادات الاستغلال المالي (كالموارد المالية الناتجة عن بيع منتجات أو تقديم خدمات للمواطنين مثل عوائد فحص وختم اللحوم، حقوق التخزين في الأماكن العمومية، رخص الامتياز وتفويض المصالح العمومية، عوائد حظائر حجز السيارات، عوائد الرسوم الجنائزية، ....إلخ) إلى جانب ايرادات الاقتطاع من ميزانية التسيير لفائدة ميزانية التجهيز والاستثمار. (Aknine-Souidi, 2021, p. 8)وفيما يلي جدول يوضح إجمالي الموارد الجبائية للجماعات المحلية في الجزائر وفقا لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020:

الجدول 1: الموارد الجبائية للجماعات المحلية في الجزائر

الموارد الجبائية المحصلة بصفة كلية	الرسم العقاري رسم التطهير الرسم على الذبح
الموارد الجبائية المحصلة لفائدة الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية	الرسم على النشاط المهني
الموارد الجبائية المحصلة بصفة جزئية	الرسم على القيمة المضافة الضريبة على الأملاك قسيمة السيارات

المصدر: المادة 222 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2020

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجباية المحلية موزعة بضرائب مخصصة كليا للبلديات مثل الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على الذبح وضرائب تشترك فيها هذه البلديات مع الولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وأخرى مخصصة جزئيا لكل من البلدية والولاية، أي تشترك معها الدولة في هذه الضرائب مثل الرسم على القيمة المضافة.

- **الموارد الخارجية:** يتوفر جزء الموارد الخارجية للجماعات المحلية على مصادر متنوعة تنطوي على الاعانات الحكومية، القروض والهبات والوصايا، بحيث تشكل الاعانات الحكومية أحد أهم المصادر المالية الخارجية للجماعات المحلية والمتاتية من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، المخططات البلدية للتنمية وكذا من البرامج القطاعية غير المركزة والتي يتم اقرارها سنويا في إطار ميزانية التجهيز للدولة. كما أجاز المشرع الجزائري للجماعات المحلية أن تلجأ للاقتراض سواء من الجمهور أو البنوك والمؤسسات المالية المعنية مع التعهد برد المبالغ المقترضة في الوقت المحدد في العقد، إضافة إلى صلاحية امتلاك الجماعات المحلية للهبات والوصايا المتأتية من طرف الغير والتي تشمل تلك الموارد المالية المتحصل عليها من أشخاص طبيعية أو معنوية، والتي يتم قبولها أو رفضها بموجب مداولة للمجالس المحلية المنتخبة البلدية أو الولائية ومصادقة السلطة الوصية من عدمها، أما إذا كانت هذه الهبات والوصايا من أشخاص أجنبية فإنها تخضع زيادة على ذلك عند قبولها للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية، ضمانا لسيادة الدولة ووحدتها من جهة واستقلالية الجماعات المحلية في ممارسة صلاحيتها من جهة أخرى. (القادر د.، 2021، الصفحات 7-9)

3.4 صلاحيات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

1.3.4 صلاحيات الولاية:

تبوّب صلاحيات المجلس الشعبي الولائي لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر حسب مجال التدخل كآلاتي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2012، الصفحات 16-24)

أ. في مجال التنمية الاقتصادية: يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن:

- يقترح سنويا قائمة مشاريع قصد تسجيلها في البرامج القطاعية العمومية وأن يقدم المساعدة للبلديات في إطار التكامل وانسجام الأعمال التي ينبغي القيام بها ويمكنه المبادرة بكل الأعمال التي تهدف إلى إنجاز التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلديات بحكم حجمها وأهميتها أو استعمالها.
- يساهم في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيقه إلى جانب إعداد مخطط للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية.
- يطور أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية .ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار.

ب. في مجال الفلاحة والري: يخول للمجس الولائي أن:

- يبادر ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، وبهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه.
- يبادر كذلك بالاتصال مع المصالح المعنية، بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها.
- يعمل على تنمية الري المتوسط والصغير، كما يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.
- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.
- تصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.
- يبادر بالاتصال مع المصالح المعنية، بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات.
- يبادر بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية ولاسيما في مجال الكهرباء وفكّ العزلة.

ج. في مجال النشاط الاجتماعي والثقافي :يسند للمجلس الشعبي الولائي أن:

- يشجع أو يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولاسيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.
- يتولى المجلس في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية، إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات .ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية، ويتخذ في هذا الإطار كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور وفي المواد الاستهلاكية.
- يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان :تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي، حماية الأم والطفل، مساعدة الطفولة، مساعدة المسنين والأشخاص

ذوي الاحتياجات الخاصة، مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين والتكفل بالمشردين والمختلين عقليا.

- يساهم في حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة وجمعية معنية .ويطور كل عمل يرمي إلى ترقية التراث الثقافي والفني والتاريخي بالاتصال مع المؤسسات والجمعيات المعنية ويقترح كل التدابير الضرورية لتثمينه والمحافظة عليه.
- يسهر المجلس الشعبي الولائي على حماية القدرات السياحية للولاية وتثمينها ويشجع كل استثمار متعلق بذلك.

د. **في مجال السكن** يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برامج السكن، القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته، بالإضافة إلى المشاركة في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع العمراني.

2.3.4 صلاحيات البلدية:

تنطوي صلاحيات البلدية في سبيل دعم التنمية المستدامة للجماعات المحلية في الجزائر على النقاط الموالية:

أ. **في مجال التهيئة والتنمية:** يقوم المجلس الشعبي البلدي بـ: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2011، صفحة 17)

- إعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لعهدته الانتخابية، ويصادق عليها، ويسهر على تنفيذها، وذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.
- المشاركة في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تقديم الرأي المسبق لأي مشروع إقامة استثمار و/ أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج ضمن البرامج القطاعية للتنمية لاسيما في إطار حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة.
- المبادرة بكل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي لهذا الغرض كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.
- حماية التربة والموارد المائية والسهر على الاستغلال الأفضل لهما.

ب. **في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:** يسند للمجلس الشعبي البلدي ما يلي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2011، الصفحات 17-18)

- التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن ناهيك عن السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.

- في إطار حماية التراث المعماري تحرص البلدية بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة على المحافظة وحماية الأملاك العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.
- الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي. وتسهر أيضا على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة.
- تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها وصيانتها ويمكنها أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية، التجارية أو الخدماتية.
- توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن.
- تشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء.

ج. في مجال التربية، الحماية الاجتماعية، الرياضة، الشباب، الثقافة، التسلية والسياحة: يخول للمجس الشعبي البلدي في هذا المجال أن: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2011، الصفحات 18-19)

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها إلى جانب إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.
- اتخاذ كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياضة وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.
- المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها.
- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

د. في مجال النظافة، حفظ الصحة والطرقات البلدية: تكلف البلدية في هذا السياق بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما والمتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية لاسيما في مجالات توزيع المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة ومعالجتها، جمع النفايات الصلبة ونقلها

ومعالجتها، مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة، الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور، صيانة طرقات البلدية وإشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها. كما تتكفل البلدية أيضا في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن وفي حدود امكانياتها بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2011، صفحة 19).

4.4 تحديات استدامة الجماعات المحلية في الجزائر:

تتعدد العراقيل التي تقف أمام الدفع بمسار التنمية المستدامة للجماعات المحلية في الجزائر، فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو إداري إضافة إلى مجموعة من العراقيل السياسية، الاجتماعية والبيئية والتي تشمل ما يلي:

1.4.4 التحديات الاقتصادية والمالية:

يمكن تجميع أهم التحديات الاقتصادية والمالية التي تعيق مخططات التنمية المستدامة للجماعات المحلية في الجزائر في النقاط الموالية: (القادر د.، 2021، الصفحات 10-11)

- محدودية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر، إذ ان واقع التمويل المحلي بالجزائر يؤكد تبعية ميزانية الجماعات المحلية للمالية العامة للدولة نسبيا بالرغم من الاستقلالية القانونية لها.
- مركزية النظام الجبائي وضعف الموارد الجبائية، وذلك على الرغم من أن الجباية المحلية تشكل موردا ذاتيا مهما للجماعات المحلية، إلا أن العديد من البلديات في الجزائر تشهد عجزا متفاوتا في الإيرادات الجبائية السنوية خاصة في البلديات النائية والفلاحية، ويعود ذلك أساسا إلى عدم استقلالية الجماعات المحلية في فرضها وتحصيلها والاستفادة من كامل عائداتها.
- ضعف عائدات أملاك البلديات لاسيما العقارية منها، والتي تعود أسبابها بالدرجة الأولى إلى الإهمال وعدم وجود تقييم حقيقي لأملاك كل بلدية والقيمة المالية الحقيقية الناتجة عن استغلالها.

2.4.4 التحديات الإدارية، السياسية والاجتماعية:

تتمثل هذه التحديات في تعقد الإجراءات الادارية، التماطل في إصدار القرارات، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين في بعض الأحيان كشكل من أشكال الفساد الاداري والمالي للمنتخب المحلي والذي ينجر عنه عدم الاستغلال الكفء للموارد الطبيعية، المالية والبشرية، إضافة إلى نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المستدامة، وضعف المكونات التعليمية والخبراتية لدى المنتخبين المحلين، الأمر الذي يطرح معه إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية وإشكالية طرق اختيار قوائم المرشحين للانتخابات المحلية. كما يمكن الحاق ظاهرة ارتباط القرار المحلي التنموي بالقرار المركزي بالعراقيل الادارية للتنمية، خاصة فيما يتعلق بالقرار التنموي البلدي والذي يرتبط بالقرار الولائي، حيث نجد بعض القرارات والمداولات لا يمكن تطبيقها إلا بعد التصديق من قبل السلطة الوصية، ومن ذلك ما نصت عليه المادة 57 من قانون البلدية الجزائري رقم:10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 ،حيث تعد المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وقبول الهبات والوصايا الأجنبية واتفاقات التوأمة، والتنازل عن

الأملاك العقارية للبلدية نافذة، إلى بعد المصادقة عليها من طرف الوالي، في إطار ما يسمى بالرقابة الوصائية (محمد، 2017، صفحة 6).

كما يمكن للسياسة أن تدلو بدلوها فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة للجماعات المحلية وفي الجزائر، وفي هذا الصدد تتجسد أبرز تلك العراقيل السياسية في الجزائر فيما يلي: (القادر ب.، 2018، صفحة 86)

- محدودية المعالجة الدستورية للجماعات المحلية في الدساتير الجزائرية.
- ضعف مشاركة المواطنين في الانتخابات المحلية، وهذا ما ينتج عنه تهميش إشراك المواطن في البحث عن الحلول الممكنة لمشاكل وقضايا مجتمعه.
- ضعف كفاءة تشكيلة المجالس المحلية المنتخبة في غالب الاحيان الى جانب انتشار ظاهرة تغليب المصالح الشخصية للمجالس المنتخبة على حساب مصالح المواطنين.
- مشكلة التفعيل العملي للديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس المحلية المنتخبة وذلك بسبب هشاشة دور مؤسسات المجتمع المدني من احزاب سياسية وجمعيات في السعي لتحقيق التنمية المستدامة.
- تغييب مساهمة المجتمع المدني في تسيير المشاريع التنموية للجماعات المحلية.

أخيرا تجدر الاشارة إلى أن ضعف هذه العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن، بالإضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية ونزوح سكان الريف الى المدينة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وتداعيات ذلك على معدلات التعليم، الصحة والرفاهية تعتبر من المعوقات الاجتماعية الهامة الكفيلة بتذليل مسار التقدم نحو التنمية المستدامة في الجماعات المحلية.

3.4.4 التحديات البيئية:

تنطوي على التحديات المضرة بالبيئة والتي تنعكس سلبا على الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية وحقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية في العيش في بيئة نظيفة ونذكر منها: (طري، 2019، الصفحات 136-137)

- سوء استغلال وتسيير الموارد المائية، حيث تشهد الجزائر في الآونة الاخيرة أزمة مياه حادة بسبب نقص كميات تساقط الأمطار من جهة اضافة الى ضعف تسيير الموارد المائية من جهة أخرى.
- تفاقم ظاهرة التلوث البيئي نتيجة ضعف التحكم في موضوع جمع وتسيير النفايات، حيث تفتقر الجزائر الى جدية التعامل مع النفايات خاصة منها تلك التي تتعلق بالنفايات المضرة بالبيئة على غرار النفايات التي تضم عناصر كيميائية ومواد ملوثة للبيئة.
- نقص الوعي البيئي لدى المواطن الجزائري وهذا ما يؤثر سلبا حماية البيئة بالدرجة الاولى ومن ثم على مسار التنمية المستدامة في الجزائر.

5. مقومات استدامة الجماعات المحلية في الجزائر

هناك العديد من الآليات التي يمكن استخراجها انطلاقا من التحديات أعلاه والتي يمكن الاستفادة منها لبلورة مجموعة من المقومات الداعمة لدور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، نذكر منها:

1.5 في الجانب الاقتصادي والمالي:

يمكن أن نشير في هذا الصدد لمجموعة من المقومات الحتمية لتعزيز مسار التنمية المستدامة للجماعات المحلية منها:

- ضرورة توسيع دائرة الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر لاسيما في البلديات من خلال الرفع من صلاحياتها في خلق مصادر للتمويل الذاتي المحلي، حيث يشكل التمويل المحلي الذاتي عاملا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة.
- إصلاح الجباية المحلية بالتفكير جديا في صيغ تفصل قانونيا وفعليا بين الجباية المحلية وجباية الدولة من شأنها تخصيص ضرائب ورسوم خاصة بالجماعات المحلية تعود لها سلطة فرضها وتحصيل عائداتها. إلى جانب السعي لتعزيز آليات الرقابة والإجراءات العقابية اتجاه كل أشكال التهرب والغش الضريبيين وممارسات الاقتصاد الموازي.
- العمل على تثمين الموارد الذاتية غير الجبائية للجماعات المحلية وذلك من خلال تثمين الاملاك العقارية للبلديات خاصة من خلال احصائها ومراجعة أسعار استغلالها بشكل يسمح لها بمنافسة الأسعار الموازية ومتابعة تحصيل الايرادات الناتجة عنها.
- تفعيل آليات لجوء الجماعات المحلية للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية من خلال تسهيل اجراءات تسديد ديونها في حدود امكانياتها المالية.
- تشجيع العمل بنظام التضامن المالي بين البلديات والذي يحمل في طياته تقديم إعانات مالية للبلديات التي تعاني من صعوبات مالية من طرف البلديات التي تحوز على موارد مالية معتبرة في نفس الولاية، وذلك من خلال تقديم حوافز مادية ومعنوية للبلديات المعنية.
- اعتماد الشراكة بين الجماعات والقطاع الخاص لتقديم أفضل المشاريع بأحدث الوسائل، حيث تعد الشراكة خيارا أثبت نجاحه في العديد من الدول في مجال استدامة الجماعات المحلية خاصة في الإمارات العربية المتحدة كبديل فعال عن قيامها بمشاريعها التنموية انطلاقا من مواردها الخاصة والمحدودة.

2.5 في الجانب الإداري، السياسي والاجتماعي:

بهدف تعزيز مساعي الجماعات المحلية نحو تحقيق التنمية المستدامة ينبغي تكثيف جهود الوحدات المعنية لضخ قوانين خاصة بالجماعات المحلية وتعديل الموجود منها وفقا لمعطيات العمل الميداني مع الاخذ بعين الاعتبار محاربة كل صور الفساد المالي والأخلاقي على مستوى تلك الجماعات خاصة بما يتعلق بتغليب المصلحة الشخصية على مصلحة المواطن، إضافة إلى التفكير في اتباع سياسة دائمة لتكوين المنتخبين المحليين وتزويد الجماعات المحلية بالإطارات والمستشارين الأكفاء لتأطير عمل المنتخب والحد من ممارسات الرقابة الوصائية للولايات على البلديات مما يتسبب في الكثير من الاحيان في ضياع مشاريع تنموية مهمة على بعض البلديات.

وعلى الصعيد الاجتماعي ننوه هنا لضرورة إشراك المجتمع المدني والمواطن في العمل التنموي للبلديات وإيجاد حلول فعالة للحد من الضغط السكاني في المدن من خلال العمل على تزويد القرى بالامكانيات اللازمة للتعليم والصحة ومرافق الرياضة والترفيه.

3.5 في الجانب البيئي:

يحظى البعد البيئي باهتمام بالغ في ثلاثية أبعاد التنمية المستدامة، ولهذا وجب على الجماعات المحلية في الجزائر الأخذ بعين الاعتبار بما يسمى بالمخططات الصديقة للبيئة في إطار مشاريعها التنموية، بحيث يمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

- دعم الاستثمار في الطاقات المتجددة، بحيث يمكن للجماعات المحلية التي تمتلك إمكانات شمسية مهمة أن تستغل هذه الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء الضرورية للإنارة العمومية على الاقل، ونفس المقاربة يمكن تطبيقها بالنسبة لطاقة الرياح، الطاقة المائية، الطاقة الحيوية والطاقة الأرضية.
- ضرورة اهتمام الجماعات المحلية جديا بعمليتي إعادة التدوير والرسكلة بهدف التقليل من المخاطر المتصلة بالفرد والبيئة المحلية، الى جانب الحرص على الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد السامة وتقليل كافة النفايات كما وكيفا.
- يمكن أن تشكل إعادة النظر في نظام الجباية البيئة حلا مفتاحيا أمام السلطات المحلية للتقليل من الأثر السلبي للجماعات المحلية على البيئة من خلال مراجعة التحفيزات الجبائية.
- رفع الوعي البيئي للمواطن الجزائري بتكثيف الحملات التحسيسية المناشدة بحماية البيئة وخفض معدلات التلوث مما يؤثر ايجابا على صحة المواطنين وعلى المجتمع ككل.

6. الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تم تحليل مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وبعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

1.6. النتائج:

- تتوفر الجماعات المحلية في الجزائر على صلاحيات متنوعة وهامة يمكن أن تعطي دفعا كبيرا باتجاه تطوير مجتمع مرن ومستدام يثري حياة سكانه. (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة).
- تواجه الجماعات المحلية في الجزائر العديد من التحديات التي تعرقل مسار التنمية المستدامة في هذه الوحدات، وهذا راجع لعدة عوامل تقف أمام تنمية اقتصادها والتزامها بمسؤولياتها اتجاه مجتمعها وبيئته. (وهذا ما يثبت جزئيا صحة الفرضية الثانية للدراسة)
- يمكن أن تنطوي المقومات الأساسية لتعزيز التنمية المستدامة على مستوى الجماعات الجماعات المحلية في الجزائر على تبني العديد من الآليات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، السياسية، الادارية البيئية والتي تدعّم في مجموعها التنمية المستدامة في الوطن. (وهذا ما يثبت جزئيا صحة الفرضية الثالثة للدراسة)

2.6. التوصيات:

في الأخير يمكن أن نقدم تصورا لمجموعة من التوصيات والتي من شأنها تفعيل إسهامات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في النقاط التالية:

- ضرورة تكييف وتفعيل الإطار القانوني والتنظيمي مع متطلبات تجسيد التنمية المستدامة من أجل الدفع بالجماعات المحلية في الجزائر إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة في سياساتها العامة وكجزء من ثقافتها التنظيمية لاسيما فيما يتعلق بالاستقلالية المالية للجماعات المحلية والجباية المحلية.
- ضرورة خلق مناخ أعمال أكثر شفافية وتأطيرا من أجل تسهيل وتشجيع ممارسات الجماعات الاقليمية الجزائرية حتى تستطيع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تشجيع الجماعات الاقليمية في الجزائر على تبني برامج التنمية المستدامة من خلال تقديم استشارات وخبرات في مجال تخطيط، تنفيذ وتقييم مختلف المبادرات في هذا المجال؛
- العمل على توسيع موارد الجماعات المحلية لاسيما المالية منها والسعي لديمومتها ولاستغلالها الأمثل، مما يفتح المجال أمام هذه الوحدات لأداء مهامها المستهدفة واتخاذ خطوات ثابتة لاستدامتها.
- تشجيع دعائم الحكم المحلي الراشد من خلال تكامل الأدوار بين الحكم المحلي، المجتمع المدني والقطاع الخاص كأطراف فاعلة في رسم الخطط والسيايات التنموية، مع ضرورة رفع الوعي والاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة وإظهار آثاره الايجابية على المجتمع ككل.

7. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **المقالات:**

1. براهيمي نصيرة، ناصر عبد القادر. (2018). معوقات التنمية المحلية في الجزائر. مجلة المال والاعمال، المجلد3(العدد2).
2. حياة قميري. (2020). تحديات واليات عملية نشر المعرفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. مجلةدراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد7.
3. دلالي عبد الجليل، بايا عبد القادر. (2021). نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر: بين محدودية الموارد الذاتية وتاثير الاعانات المركزية. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية.
4. زوين صادق. (2020). الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2020. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد9(العدد1).
5. سي فضيل الحاج، حيتالة معمر وبن عطة محمد. (2017). إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات. المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة(العدد9).
6. العربي حجام وسمية طري. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد6(العدد2).
7. علي أسعد وطفة. (2018). تقصيات نقدية في المرتكزات السوسيولوجية لمفهوم التنمية المستدامة. مجلة دراسات اجتماعية(العدد41).
8. فريجات اسماعيل. (2016). النظام القانوني للجماعات الاقليمية في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والسياسية.

- **القوانين والنصوص التشريعية:**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/07/03 والمتعلق بالبلدية.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، القانون رقم 12-7 المؤرخ في 2012/02/29 والمتعلق قانون الولاية.

- **- مواقع الانترنيت:**

1. مجلس المحاسبة. (2019). دليل رقابة الجماعات الاقليمية. على الخط:-www.cimples.dz/ wp content/uploades/2019/09/gcct.arpdf (consulté le 19/01/2022)

محمد محمود عبد الله يوسف. (2018). دور جهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب. على الخط: (consulté le https://scholar.cu.edu.eg/mmyoussif/files/ljhwy_wltnmy_lmstdm.ppt 22/01/2022)

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- **Articles:**

1. *Bengana,F. Guettouche,F.Z et Guenachi, K.(2019).* le développement durable : Entre objectifs de développement durable et innovation environnementale. Revue le manager. *06*(01).
2. *debih, H.(2016). le processus de décentralisation et le développement local en Algérie :défis et perspectives. the* journal *of teacher* researcher *of* legal *and* political studies, (01).
3. houcine, K. M. (2021). Les collectivites locales et l'independance financiére en Algérie. *journal of economics studies and researches in reneenable eneries* , *08*(02).
4. Kara, A.S et Souidi.R.A. (2021). La décentralisation et le développement local en Algérie : état des lieux et perspectives. Revue Forum d'études et de recherches économiques. *05*(02).
5. *Zalatou,N. (2018). Le rôle de la collectivité locale dans la gestion du développement locale, cas des communes oranaises. Beam* Journal *of* Economic Studies. (04).